القيادة الهندية تواجه آخر تحدّي

بالمصالح الوطنية ... « وقد اظهرت جبهة المعارضة عدم تفهم كامل لهذا التمييز » . وقد رفضت الغاء الرقابة على الصحف في الوقت الحاضر ، مشيرة الى « ضرورة » فرض هذه الرقابة « لمنع وضع كارثي يؤدي الى تفكك الامة » .

وكانت حرية الصحافة قد اصبحت تعني للعديد من الصحف ، حرية مهاجمة قيادة انديرا غاندي والترويج لاعمال الشغب بهدف اسقاطها. وقد لعبت وكالات الانباء الغربية دورا بارزا في هذه الحملة، دفعت وسائل الاعلام الوطنية الى مطالبة الحكومة بعدم التسامح تجاه الصحفيين الذين يشوهون حقائق الوضع في البلاد .

ومن ابرز المنظمات التي منعت، الحزبين الطائفيين، الاسلامي والهندوكي ، وجناحيهما العسكريين ، «(جماعة الاسلامي)» و «(راشتريا سوايام سيفاك سانغ)» وبالاضافة اليهما ، شمل المنع ٩ فروع من « انانداماركا » وهي طائفة هندوكية شديدة التعصب، و١٥ مجموعة من الشيوعيين (الماركسيين اللينينيين) المستلهمون للتجربة الصينية ، ويعرفون عامة بالناكساليين .

ولطالما عارضت الاحزاب الطائفية سياسة الحكومة العلمانية ، وكانت مسؤولة عن توترات طائفية في البلاد . وبرغم شمول قرار المنع منظمة « راشتريا سوايام سانغ » الفاشية شبه العسكرية ، فانه استثنى حزب « الجان سانغ » الجناح السياسي لهذه المنظمة ، والذي تشكل في سنة ١٩٥٢ . وفي الواقع ، استثنى قرار المنع الاحزاب اليسارية واليمينية الممثلة في البرلمان الهندي. وهذه الاحزاب التي لا تزال تواصل عملها السياسي، هي : الحزب الشيوعي الهندي ، الحزب الاشتراكي ، حزب الشعب الهندي ، حزب المؤتمر الحاكم ، بالتاكيد ، وحزب الجان سانغ اليميني الرجعي ، الذي يعتبر المنافس الرئيسي لحزب المؤتمر في الحزام الهندوكي في شمال الهند .

ولكن بصورة عامة ، فان اجراءات السيدة غاندي بتعليق الحريات الديمقراطية ، بالاعتقالات ومنع كافة المعتقلين من حقوقهم الدستورية التي تضمن لهم حق اللجوء الى القضاء لاطلاق سراحهم، وخاصة فرض الرقابة الشديدة على الصحافة ، قد فاجا حتى مؤيديها . ولكن حكومة انديرا غاندي التي طالما تذرعت بان الديمقراطية والمجتمع « المفتوح » في الهند هو السبب ، ويجب ان يكون التعويض لواقع انها لم تستطع توفير العدالة الاقتصادية السريعة للشعب كما فعلت الصين مثلا . ان هذه الحكومة متمثلة بقيادة انديرا ، وبالاجراءات الاخيرة التي نفذتها ، كانت تتراجع كليا عن هذا التذرع، وتسلم بحقيقة مسؤولية هذا « المجتمع المفتوح » الرئيسية في منع الاصلاحات الاساسية الموعود بها الشعب منذ وقت طويل ، وكانت تركة الباندیت نهرو الثقيلة ، التي كان على انديرا ان ترثها من خلفه شاستري، وتسلم بالتالي بمسؤولية الحكم الذي تقوده ، في هذا الفشل .

لقد اتهمت انديرا غاندي عندما قامت بضرب المعارضة على الجهتين ، بتدمير « الديمقراطية الليبرالية» التي سعى نهرو الى زرعها في هذا البلد الشاسع . ولكنها ردت بالقول بانها انما تحاول التخلص من العراقيل التي طالما وقفت في دربها ، وتحاول تحقيق الوعود بالعدالة الاجتماعية التي لم تحقق الى الان . وقد اعلنت برنامجها الاصلاحي مؤخرا لاضفاء المصداقية على تعهدها هذا . وهي اعترفت ضمنا بهذه المسؤولية عندما طرحت سؤالا على صحفي واجابت عليه بقولها : « اذا كنت تقول بان الهند قد ضلت طريقها ، فهل تستطيع ان تذكر لي بلدا واحدا لم يفعل ؟ » (!)

واشنطن - مدريد
مصير القواعد

— تقدمت الحكومة الاسبانية لائحة بالاسلحة التي تبغي « الحصول عليها من الولايات المتحدة ،وذلك خلال المفاوضات الجارية بين البلدين والمتعلقة باستخدام اميركا المستمر لقواعدها العسكرية في اسبانيا . وذكرت مصادر مطلعة بان قيمة ما ترغب فيه مدريد من اسلحة تصل الى ١٥٠٠ مليون دولار .

وهذا الطلب على ما يبدو ، هو احد شروط نظام الحكم الاسباني لتحقيق افضل الشروط في تجديد اتفاقية القواعد العسكرية الاميركية . وقد طالت المفاوضات المتوقع ان تستانف بعد اسبوع ،بسبب محاولة اسبانيا استغلال حاجة البنتاغون الكبيرة فيها ، خاصة منبعد ان فقد عمليا ، حرية استخدام القواعد العسكرية في البرتغال . فنظام الحكم الاسباني قد سعى وما يزال يسعى لان تستحصل واشنطن له عضوية في حلف شمال الاطلسي ،رغم معارضة حلفاء اوروبيين . كذلك فانه يسعى لاقناع الولايات المتحدة بعقد اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين ، بينما تفضل الولايات المتحدة على ما يبدو ، تجديد اتفاقيات القواعد دون تعديلات اساسية ، او ناطير العلاقة الخاصة بين البلدين في معاهدة جديدة .

ولكن مسالة حرية استخدام واشنطن لهذه القواعد العسكرية في اسبانيا ، فانها باعتراف مسؤول امريكي كبير ، لم تكن موضوعا من موضوعات المفاوضات . وقد رد المسؤول على سؤال عما اذا كانت مدريد قد تفرض قيودا على حرية استخدام اميركا لهذه القواعد في حال نشوب حرب جديدة بين العرب واسرائيل ، قائلا بان المسالة لم تكن موضوع تفاوض (!) وهذا يشير الى ان هناك نية تفاهم اميركي — اسباني حول المسالة المهمة لواشنطن بعد ان كانت البرتغال في ظل الفاشية البائدة ، الحليف الوحيد الذي سمح للبنتاغون استخدام القواعد فيها لمد جسر عسكري جوي الى اسرائيل خلال حرب ١٩٧٣ .

اكثر من ذلك ، لقد اتهمت انديرا غاندي وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية بالتحديد ، بالتواطؤ مع اليمين الرجعي في البلاد للاطاحة بها ، وبالتالي فان اجراءاتها الاخيرة كانت ضرورية لاجهاض هذه المؤامرة . وقد نبت ولاء المؤسسة العسكرية وجهاز الامن الاتحادي ، لقيادتها ، بالسهولة التي تمت بها عملية اعلان قانون الطوارىء وحملات الاعتقالات وفعالية الاجراءات الامنية والرقابة الاعلامية المحكمة وبعدم ظهور اية بوادر مقاومة جدية ، باستثناء تظاهرات طيارة ، وظهور بضعة منشورات سرية ، تعوض بها المعارضة على الرقابة الصحفية المفروضة.

ولكن مهما كانت التهم الموجهة لانديرا غاندي وبانها قد وأدت الديمقراطية في الهند ، وان ذلك لصالح بقائها في السلطة فحسب ، وما شابه من اتهامات، ومهما كانت دفاعيات انديرا عن تدبيرات الطوارىء وتعليق الحريات الديمقراطية ، فان مما لا شك فيه ان انديرا غاندي وقيادة حزب المؤتمر يقوى الوسط المسيطرة ، تخوض اخر معاركها الجدية .

فهي حتى الان قد تعرضت لهجوم ولانتقادات كافة الاوساط ، الا تلك الجماهير الفقيرة الجائعة التي لا تفقه مما يحصل اليوم في البلاد ، لان لا معنى له بالنسبة لها ، الا من حيث انه ادى الى وعد جازم من الحكومة ببرنامج اصلاحي طموح نسبيا. فللحرية معنى اخر بالنسبة لهذه الجماهير المسحوقة . انها الحرية المتاتية كمكسب يتحقق تدريجيا ، بتحقيق خطوات متواصلة نحو العدالة الاجتماعية ، وليست الحرية بمفهومها الليبرالي ، التي كانت سائدة حتى درجة الفوضى والانفلات لكل ما هو استغلالي مقيت، والتي يبكي عليها ، بل يتباكى عليها الذين طالما استفادوا من هذا الانفلات وهذا الفساد المستشري بدرجة او باخرى ، والذين كانوا يخططون للاطاحة بقيادة انديرا غاندي لدفع دفة الحكم الى المزيد من اليمينية في امة تحتاج الى ثورة جذرية .

فقد فرضت انديرا على نفسها التحدي الاخير ، وكان لا بد وان تفعل ، على ضوء المحنة التي تمر بها . لقد واجهت التآمر اليميني بكيل ضربات متوالية للمتآمرين ، ومن ثم بالتحرك ضد المعارضة اليمينية المتطرفة واليسارية المتطرفة لشلها ، والسيطرة على الوضع بيد من حديد . ولكن ما تبقى عليها لا يقل اهمية من اخمادها نيران المتآمرين اليمينيين المتواطئين مع الامبريالية الاميركية — والتي قررت منذ انتصار الهند في حرب استقلال بنغلادش على ضرورة الاطاحة باندیرا غاندي ، تمهيدا لاعادة الهند الى الحظيرة الاميركية ، وتصحيح الخلل الذي طرا على ميزان القوى في المنطقة هناك بعد ذلك الانتصار المزدوج .

فالذي تبقى على رئيسة وزراء الهند هو الاثبات عمليا بنواياها الاصلاحية ، بدءا بتنفيذ البرنامج الذي اعلنته . فقد كان من الاسهل عليها من قبل ان تقول لشعبها : اعطيتكم الديمقراطية ولهذا سياتيكم الرغيف الدافىء ببطء . فهي قد علقت الان كافة الحريات الديمقراطية ، ولا تستطيع ان تقول للبطون الجائعة بان ثمة حرية يتمتع بها في ظل حكمها يجب ان تعوض عن بعض جوعه .

الثقافة الفلسطينية في الدول الاسكندينافية

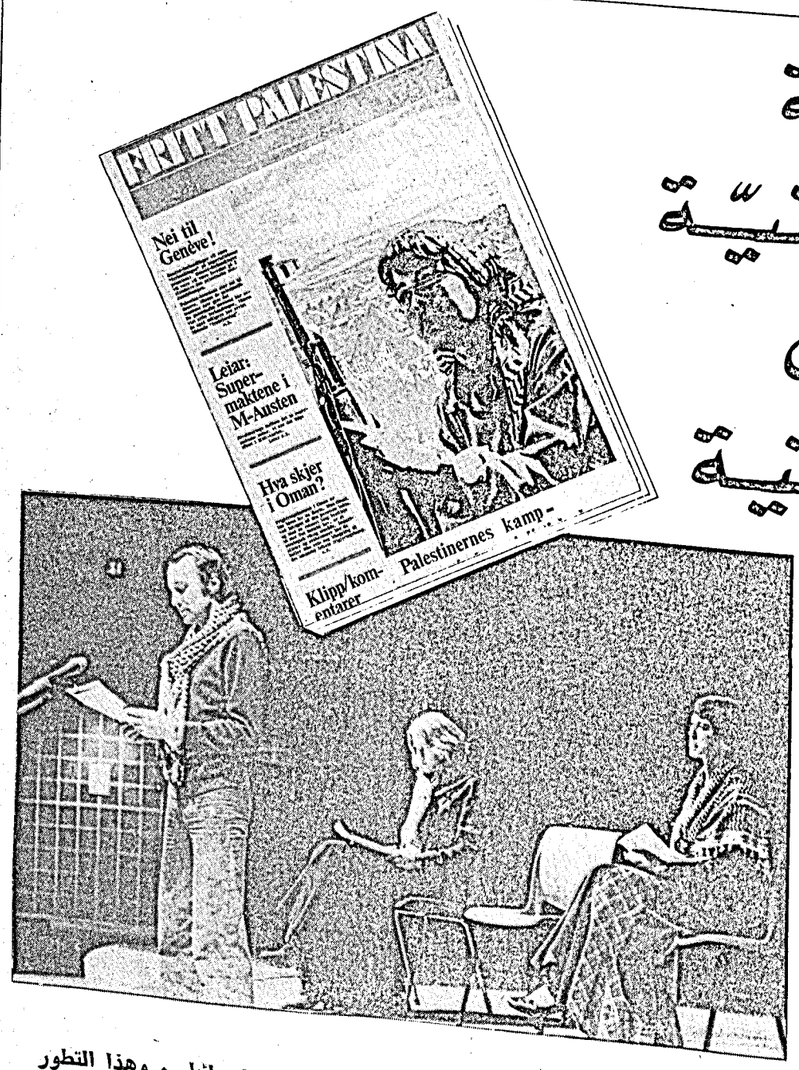

في نوفمبر — ٧٤ ، اقيمت امسية ثقافية فلسطينية في اوسلو . كان هناك معرض للملصقات ، صور فوتوغرافية ، وازياء فلسطينية . وقد عرض اعضاء اللجنة النرويجية الفلسطينية رسوما فنية من كتاب « شهادة الاطفال في زمن الحرب — لمنى السعودي » . وقام ممثلون محترمون بتقديم اشعار فلسطينية جديدة . وبعد مقدمة سياسية قاموا بعرض مسرحي (عائد الى حيفا)، عن رواية غسان كنفاني . وهي اول مسرحية فلسطينية تعرض في اوروبا.

وقد حضر هذه الامسية حوالي ٨٠٠ شخص ، اهتموا بالعرض بشكل كبير ، وتفاعلوا معه .

وفي فترة لاحقة عرض البرنامج في اماكن مختلفه في اوسلو ، والمدن الرئيسية في النرويج (بيرجن ، تروندهايم ، ترومسو . كما عرض البرنامج في القريه الصغيرة التي اغتيل فيها احمد بوشوكي على يد عملاء نسن بن الصهيونية . كما قدم البرنامج مرتين في كوبنهاكن وارهوس.

لقد كان الاقبال على البرنامج قويا بين الناس ، رغم الدعاية الصهيونية الهائلة في الاوساط الجماهيرية الاسكندنافية .

ليس هناك شك في ان المزيد من الناس اصبحت مواقفهم واضحة ضد خرافه وسائل الدعاية الغربية بصدد دولة اسرائيل . وهذا التطور الايجابي يحفزنا للمضاعفة من جهودنا لتبيان الاهداف والتعريف بالثقافة الفلسطينية في شعوب البلاد الاسكندنافية .

لقد كانت مسرحيه (عائد الى حيفا) لغسان كنفاني ذات اثر عميق مما جعلنا ننتقل من التعاطف مع الفلسطينيين الى التاييد الفعلي للقضية العادلة للابطال الفلسطينيين.

يان هارستاد
هيلكا جوردال
(ممثلان من المسرح الوطني في النرويج)